الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية والغربية
(دراسة مقارنة)

إعداد

د/ نوف بنت عبدالعالي العجمي
أستاذ الإدارة والتخطيط التربوي المشارك
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
الرياض ـ المملكة العربية السعودية

أولا: الإطار العام للدراسة

مقدمة:

تعد الحرية الأكاديمية هي الأساس والمحرك للحراك العلمي والثقافي في الجامعات، وبالتالي في المجتمعات التي تنتمي لها تلك الجامعات. ومن هنا يتضح أن الحرية الأكاديمية دافع قوي للمنافسة الشريفة بين الجامعات، ودافع قوي إلى التميز وتحمل مسؤولية جودة مخرجاتها أمام مجتمعاتها.

ومن أهداف الجامعات العمل على استكشاف وتمحيص الحقائق واختبار الفرضيات وتطوير النظريات عن طريق البحث العلمي وتوسيع دائرة المعارف وتنمية الإبداع عن طريق التعليم وتعميم ومتابعة وتعديل التطبيقات النظرية من خلال التواصل مع المجتمع والاستجابة إلى حاجاته المادية والثقافية. وتحقيق هذا الهدف يستلزم توفير الحرية الأكاديمية الضرورية لتحقيق هذا الهدف التعليمي كحرية الاستعلام واستقصاء الحقائق وحرية البحث العلمي والاستنتاج المنطقي وحرية النشر وتوزيع النتائج العلمية وحريات التعلم والتعليم التي تنطوي جميعها على وجوب جعل عمل الأكاديميين غير خاضع لأي أنواع التسلط. (الحبيب، ٢٠٠٩).

وكي يضطلع التعليم العالي بمهامه ويضع نفسه في خدمة المجتمع ينبغي له أن ينأى بنفسه عن الضغوط التي قد تحرفه عن مساره وأن يتمتع بالاستقلال، فالاستقلال المسئول والخضوع للمسائلة وجهان لا ينفصمان للحرية الأكاديمية المفهومة بصورة سليمة (هادي، ٢٠١٠، ٣٢)

وتعد الحرية الأكاديمية مطلباً مهماً من مطالب استمرار المشتغلين بالعلم والبحث والتدريس الجامعي في نشاطهم بعيداً عن هاجس الخوف والقلق من السلطات أو الزملاء أو المؤسسات أو المجتمع ككل، وإن توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس أساسي في عصر أصبحت فيه الديمقراطية معياراً مهماً لتطور المجتمعات وتقدمها، ليتمكن من البحث عن الحقيقة بشكل أفضل، وإبداء الآراء والدفاع عن وجهات النظر وفق إطار الأنظمة الجامعية والذوق العام والعرف المجتمعي، ليكون عضواً فاعلاً قادراً على التعامل بدينامية مع النظم الاجتماعية والمؤسسات المختلفة (خطايبة، والسعود، ٢٠١١، ٥٦٨)

ولذا تعد الحرية الأكاديمية أحد الأركان الأساسية التي تقوم عليها الجامعة، ومطلباً أساسياً لاستمرارها ونموها، للوفاء برسالتها على أتم وجه، ومنذ القرون الأولى لنشأة الجامعات وحتى والوقت المعاصر ومفهوم الحرية الأكاديمية يعد من الدعامات الرئيسية التي تعتمد عليها الجامعات في أداء رسالتها كمنبع للفكر الحر والحياة العلمية المرنة المفتحة على العالم (أبو حيمد، ١٤٢٨هـ، ١٦).

وترتبط قيمة الحريات الأكاديمية بأهداف الجامعة الأساسية كما أن دورها الاجتماعي المتعاظم في عصر الثورة المعلوماتية يزيد من أهميتها. حيث إن هيمنة اقتصاد المعرفة على العالم وبزوغ الدول الديمقراطية الحديثة وسرعة انتشار المعلومات والأفكار يدعو دائما إلى إعادة فحص مفاصل وطبيعة وأهمية الحريات الأكاديمية. وبالفعل فإن الدفاع عن الحريات الأكاديمية ودور الجامعة المستقلة في المجتمع وفي بنائه أصبح من طبيعة الصراع السياسي والاقتصادي في العالم. فالمجتمع يستفيد من الحريات الأكاديمية بطريقتين أولهما مباشرة وعاجلة عن طريق تأثيرات ومنافع العلوم التطبيقية وتدريب الكوادر التقنية وتربية قادة المستقبل. وتفيد الحريات الأكاديمية المجتمع بصورة غير مباشرة وعلى المدى الطويل بالحفاظ على نواتج المعرفة ومنع تخريبها أو تشويهها لأسباب أيديولوجية مهما كانت تطبيقاتها الحالية غير مقبولة. وللحريات الأكاديمية قيم عضوية وتطبيقية وهي في المقام الأول توفر أسس ديمومة القيم الثقافية والاجتماعية للجامعة كمركز للنقاش الحر وتبادل الآراء وتساعدها لتخريج مواطنين مسلحين بالمعرفة والعلم وقادرين على التفكير والبحث بصورة مستقلة كضمانة لتقدم وتطور المجتمعات الحرة.

مشكلة الدراسة:

حتى تستطيع الجامعة أن تلعب الدور القيادي البارز في المجتمع، فلا بد من الاعتماد على الهيئات التدريسية والعاملين فيها باعتبارهم الحجر الأساس والعنصر الرئيس في العملية التعليمية، علما أن نجاح وتقدم أي جامعة يعتمد بالدرجة الأولى على ما توفره تلك الجامعة من عناصر ذات كفاءة عالية من أعضاء هيئة تدريس. (الحلو، ٢٠٠٣)

"ولذلك لابد لإدارات الجامعات أن تولي جل اهتمامها باستمرار لتطوير عضو هيئة التدريس وإعداده الإعداد الصحيح، بما فيها تلبية حاجاته ومتطلباته. وهي حاجات لا يمكن إشباعها إلا من خلال توفير الحرية الأكاديمية بكافة نواحيها لعضو هيئة التدريس، على اعتبار أن الحرية الأكاديمية هي قيام عضو هيئة التدريس بتدريس المقررات المطروحة بالجامعة، ومناقشة أفكار غيره، بالإضافة إلى قيامه بالنشاطات البحثية. (شقير، ٢٠٠٣).

وعلى الرغم من الدور الحيوي الذي تلعبه الجامعات إلا أنها لازالت تعاني العديد من المشكلات التي تؤثر بدورها على فعالية التعليم العالي، والمتمثل في التضخم البيروقراطي، وانخفاض الرضا الوظيفي لدى العاملين، بالإضافة إلى قلة الاهتمام بالبحث العلمي، وانخفاض مستوى الجودة النوعية للتعليم العالي. (الخطيب، ٢٠٠٤).

ولا شك بأن تقليص الحريات الأكاديمية في الجامعات له أكبر الأثر في ذلك، حيث يؤدي إلى انخفاض الجودة النوعية للجامعة، وزيادة العبء التدريسي على عضو هيئة التدريس، وانخفاض معدلات الطلبة بشكل عام، مما ينعكس أثرة على التعليم الجامعي ككل. (كيروز وبرتستو، ٢٠٠٢).

ولقد أشارت بعض الدراسات إلى أهمية الاعتناء بالحرية الأكاديمة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، حيث أشارت دراسة عبد الكريم وبدران (٢٠٠٥) إلى أهمية توفير الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات نظراً لأهميتها في رفع مستوى الرضا الوظيفي لديهم، كما أوصت دراسة الحربي (١٤٢٤هـ) بمنح أعضاء هيئة التدريس مزيداً من الحرية الأكاديمية والاستقلالية في العمل.

كما توصلت دراسة الخطايبة والسعود (٢٠١١، ٥٦٥) إلى أن مستوى تصورات أعضاء الهيئات التدريسية لدرجة حريتهم الأكاديمية قد جاء بدرجة متوسطة، كما أشارت دراسة حمدان (٢٠٠٨) إلى أن درجة ممارسة الحرية الأكاديمة لأعضاء الهيئة التدريسية بالجامعات الفلسطينية كانت متوسطة، كما توصلت دراسة أبوحيمد (١٤٢٨هـ) إلى أن مستوى الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية كان متوسطاً.

وفي ضوء ما سبق تتضح مشكلة الدراسة في وجود حاجة ماسة لتفعيل الحرية الأكاديمية.

أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية:

١. ما مفهوم ومجالات الحرية الأكاديمية في الجامعات الغربية ؟
٢. ما مفهوم ومجالات الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية؟
٣. مما معيقات الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية ؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١. التعرف إلى مفهوم الحرية الأكاديمية في الجامعات الغربية والعربية.
٢. كذلك التعرف إلى مجالات ومعيقات الحرية الأكاديمية.
٣. تقديم مقترحات لتفعيل الحرية الأكاديمية بشكل أكبر في الجامعات العربية.

أهمية الدراسة:

- تستمد الدراسة أهميتها من أهمية موضوعها ألا وهو موضوع الحرية الأكاديمية. فموضوع الحرية الأكاديمية من الموضوعات الحيوية على المستوى المحلي والعالمي.
- توافر الحرية الأكاديمية يساهم في إيجاد بيئة خصبة للإنتاج، وبالتالي يساهم في زيادة الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس." فالحرية الأكاديمية مطلبا أساسيا للتعليم العالي في الوقت الراهن أكثر من ذي قبل، إذ أنها تمثل الأساس الأيدلوجي للجامعة المعاصرة." (جيلين، Gillin، ٢٠٠٢).

- قد تفيد هذه الدراسة المسئولين عن التعليم العالي من حيث تقديم مقترحات لعلها تسهم في تفعيل مستوى الحرية الأكاديمية بالجامعات العربية.
- قد تفيد هذه الدراسة أعضاء هيئة التدريس في التعريف على أبعاد الحرية الأكاديمة ومجالاتها وواقعها الفعلي في الجامعات العربية.
- ما أشارت إليه نتائج بعض الدراسات من أن مستوى الحرية الأكاديمة بالجامعات العربيية جاء بدرجة متوسطة مما يتطلب العمل على رفع هذا المستوى وتفعيله بصورة أكبر.

منهج الدراسة:

ستعتمد هذه الدراسة على منهج البحث الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على تحديد المشكلة والتحقق منها، وصياغة أسئلتها ومحاولة إيجاد الحلول وتعميمها وإجراء المقارنة، وذلك بعد الإطلاع على الدراسات المشابهة لموضوعها، والإطلاع على أسس وأدبيات البحث في العلوم التربوية والاجتماعية، كما ذكر ذلك أبو حطب (١٩٩١).

مصطلحات الدراسة:

الحرية الأكاديمية:

ذكر الربيعي (٢٠٠٧) " أن المواد 18 و 19 و 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمؤتمرات العالمية، عرفت الحرية الأكاديمية بأنها حرية ممارسة البحث والتدريس والنشر ضمنأسس وقواعد التقصي عن المعرفة دون تدخل أو عقوبة من الدولة أو من يمثلها."

كما تعرف بأنها حرية أعضاء المجتمع الأكاديمي لإنجاز مهامهم دون تعرضهم لأية مضايقات من زملائهم أو من الطلبة المنخرطين في النشاط السياسي والذين قد يمارسون ضغوطاً إلى الحد الذي يؤدي إلى عرقلة التدريس والبحث والمهام الأخرى المتعلقة بالعمل الجامعي (هادي، ٢٠١٠، ٣٦).

كما أن مفهوم الحرية الأكاديمية يتمثل في استقلال الكليات والجامعات إدارياً، ومالياً لِتتمكن من تصريف شؤونها دون تدخل خارجي، كما يعني تمتع الأساتذة فيها بحرية التدريس، والبحث، وإبداء الرأي، والمشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية ذات العلاقة بتخصصاتهم" (القرني، ١٤٣٠هـ).

ويعرفها البعض بأنها حق أعضاء الهيئات التدريسية في القيام بأعمالهم، والتعبير عن آرائهم في مختلف الموضايع الأكاديمية من خلال إعطائهم الشعور بالأمن لإجراء بحوثهم العلمية بحرية (خطايبة، والسعود، ٢٠١١، ٥٧٤).

ثانيا: الدراسات السابقة والتعليق عليها:

فيما يلي عرض لأهم الدراسات النظرية والميدانية التي تناولت الحرية الأكاديمية من جوانب مختلفة، والتي توصلت إليها الباحثة، وستعرض تبعا لسنة نشرها من الأحدث للأقدم:

١. دراسة السعود، وخطايبة (٢٠١١) هدفت هذه الدراسة إلى تعرف تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية و علاقة ذلك بإنجازهم البحثي. وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأ ردنية، والبالغ عدده (٤٧٨٩)، وبلغت عينة الدراسة (٥١٠) منأعضاء تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية، ولغايات جمع البيانات، تم تطوير استبانة لتعرف تصورات أعضاء الهيئات التدريسية لدرجة حريتهم الأكاديمية، وأظهرت نتائج الدراسة ان تصورات أعضاء الهيئات التدريسية لدرجة حريتهم الأكاديمية، وكذلك إنجازهم البحثي قد جاء ا بدرجة متوسطة، و أن ليس هناك علاقة ارتباطية بين الح رية الأكاديمية والإ نجاز البحثي لأ عضاء هيئة التدريس. كما أشارت تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية وعلاقتها بإنجازهم البحثي إلى وجود فروق ذات د لالة إحصائية في تصورات أعضاء الهيئات التدريسية لدرجة حريتهم الأكاديمية تعزى لنوع الجامعة ولصالح الجامعات الرسمية، ونوع الكلية ولصالح الكليات الإنسانية، وعدم وجود فروق تعزى لمتغيري الرتبة الأكاديمية وجامعة التخرج.

٢. دراسة القرني (٢٠٠٩) واستهدفت تحديد مفهوم الحرية الأكاديمية في الجامعات والتعرف على منطلقاتها القانونية وضوابطها.وبينت نتائج الدراسة أن مفهوم الحرية الأكاديمية يتمثل في استقلال الجامعات ماديا وإداريا، لتتمكن من تصريف شؤونها دون تدخل خارجي، كما يتمتع الأساتذة فيها بحرية التدريس والبحث وإبداء الرأي والمشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية ذات العلاقة بتخصصاتهم.

٣. وطبقت كاران (Karran, 2007) دراسة على ٢٣ دولة من دول الاتحاد الأوربي بينت أن أعلى خمس دول تطبق الحرية الأكاديمية في الجامعات هي : فنلندا، وسلوفانيا، والشيك، وهنغاريا، وأسبانيا، بينما أظهرت أن أقل أربع دول تطبق الحرية الأكاديمية هي: المملكة المتحدة، هولندا، والدنمارك، والسويد. واعتمدت في تصنيفها على خمسة مؤشرات، هي: حماية الدستور للحرية الأكاديمية، والحماية التشريعية، والإدارة الذاتية للجامعة، وحرية الجامعة في تعيين رئيسها، ونظام تثبيت الأساتذة.

وهدفت دراسة حمدان (٢٠٠٨) التعرف إلى العلاقة بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي كما يراها أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية، وبيان هذه العلاقة التي تختلف باختلاف الجنس والرتبة العلمية والخبرة والكلية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئة ا لتدريسية في جامعة النجاح الوطنية، وجامعة بيرزيت، وجامعة القدس) ابو ديس(، والجامعة العربية الأمريكية، والذين بلغ عددهم (١٤٩٨) عضو هيئة تدريس، وقد اختيرت عينة طبقية عشوائية من مجتمع الدراسة بلغ حجمها (٣٠٠) عضو هيئة تدريس، ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت الباحثة إستبانتين: الأولى لقياس الحرية الأكاديمية، والثانية لقياس الولاء التنظيمي .وقد تكونت الاستبانتان من (٥٨) فقرة، وكانت من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي: إن درجة واقع الحرية الأكاديمية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية كانت متوسطة حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة للدراسة الكلية إلى (٦٧,٦%)، إن الدرجة الكلية لواقع الولاء التنظيمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية كانت عالية حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة (٧٨,٤%).

١. واستهدفت دراسة أبو حيمد (١٤٢٨هـ) التعرف على الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية، طبقت على ٤١٢ عميدا ووكيلا ورؤساء أقسام وأعضاء هيئة تدريس في ثلاث جامعات رئيسة هي: جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الملك فهد، إذ بينت نتائجها أن وضع الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية كان متوسطا بشكل عام، وأن الجامعات تملك حق تعيين أعضاء هيئة التدريس والإداريين، وأن لها حرية تحديد شروط قبول الطلبة، كما أن أعضاء هيئة التدريس يتمتعون بحرية اختيار موضوعاتهم البحثية، ولهم حق نشرها، ولهم حق اختيار طرق التدريس التي يرونها مناسبة.

٢. وأعد قنوع، نزار وآخرون(٢٠٠٦) دراسة تناولت " هجرة الكفاءات العلمية العربية"، وقد حاولت هذه الدراسة تحليل ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية العربية وآثارها على التنمية العربية، وتحليل أسباب هذه الظاهرة وعوامل الجذب التي تقدمها الدول المتقدمة، وتقديم مقترحات للحد من هجرة الكفاءات العلمية العربية. وكان أول وأبرز سبب يؤدي لهجرة هذه العقول هو عدم توفر الحرية الأكاديمية.

٣. كما قام جودل 2005 (Goodell) بإعداد دراسة بعنوان "مدركات أعضاء هيئة التدريس حول الحرية الأكاديمية"وهدفت إلى التعرف على مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس، وهل يعتبرون الحرية الأكاديمية مظهرًا هامًا من مظاهر التعليم العالي، إضافة إلى التعرف على مدى وجود أي تهديدات تهدد حريتهم الأكاديمية، وعن مدى وجود علاقة بين الحرية الأكاديمية والتثبيت في الخدمة.وقد تمت مقابلة ثلاثين عضوًا من أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون بجامعة فيرجينا كومنولث.وكانت نتائج الدراسة ١) أن أعضاء هيئة التدريس يختلفون في مدركاتهم العامة حول الحرية الأكاديمية على الرغم من أن بعض أفراد العينة اتفقوا على أن الحرية الأكاديمية قد وفرت الحماية للبحث والتدريس، إلا أن نصف أفراد العينة لم يظهروا أي قيود مؤسساتية أو مسؤوليات مهنية تجاه الحرية الأكاديمية.٢ كما اعتبر معظم أفراد عينة البحث أن الحرية الأكاديمية مظهر من مظاهر الحياة الأكاديمية في التعليم العالي.٣)يواجه أعضاء هيئة التدريس عددًا من التهديدات التي تهدد حريتهم

الأكاديمية والتي تنبع إلى حد كبير من داخل المؤسسة الأكاديمية، خصوصًا ما يتعلق بتسلسل العمل القيادي من أعلى إلى أسفل المقرون بالثقافة الأكاديمية الضعيفة، حيث اعتبروه من أهم الأمور التي تهدد حريتهم الأكاديمية. ٤)يعتبر التثبيت في الخدمة أحد أهم وسائل حماية الحرية الأكاديمية من خلال ضمانهم لوظائفهم. ٥)مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس تشكل بشكل غير رسمي عن طريق اجتهاداتهم الشخصية، الأمر الذي يفسر اختلاف مدركاتهم حول معنى الحرية.

٤. وفي دراسة نوعية أجراها كيث (Keith,1997) هدفت إلى استكشاف كيفي عرف أعضاء الهيئة التدريسية الحرية الأكاديمية؟ وما الذي يتصورونه أنه تهديد للحرية الأكاديمية؟و ما يحميها؟وكيف تتباين مواقف أعضاء الهيئة التدريسية تجاه الحرية الأكاديمية من خلال الضبط الأكاديمي، والمؤسسة، وحالة تثبيت الأستاذ؟ .وقد أوضحت النتائج أن أعضاء الهيئة التدريسية عرفوا الحرية الأكاديمية بأنها حرية التدريس وإجراء البحوث دونما تدخل ومضايقة، وحريتهم في اختيار نصوصهم التي يريدونها، واختيار طرائقهم الخاصة بالتدريس، ومتابعة ومشاطرة وجهات نظرهم .كما بين أنهم يشعرون أن الحرية الأكاديمية محدودة ومقيدة بأنظمة المعرفة الأكاديمية، وبالمسؤولية المهنية، وبالرغبة في عدم إيذاء الآخرين، واحترام مهمة المؤسسة، وعدم استخدام الصف كمنبر لإقناع الطلبة بوجهات نظر شخصية للأستاذ .كما أوضح أن من نتائج دراسته أن أعضاء التدريس لا يرون خطرا كبيرا وتهديدا للحرية الأكاديمية في جامعاتهم بل كانوا يشعرون أن حرياتهم الأكاديمية خاضعة لحماية جيدة .حيث أظهروا ثقة عالية بأنفسهم كحماة للحرية الأكاديمية، ومدافعين عنها. وأخيراً فقد بين أن أعضاء هيئة التدريس أجمعوا على أن أعضاء التدريس غير المثبتين بشكل دائم في الوظيفة لديهم حرية أكاديمية أقل مما لدى الأعضاء المثبتين.

٥. دراسة جربيك (Grbiak,1996) والتي تناولت المقارنة بين آراء أعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع بولاية واشنطن وآراء الإداريين ومعتقداهم حول الحرية الأكاديمية.وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى وجود فرق بين آراء أعضاء هيئة التدريس وآراء الإداريين أصحاب المناصب في كليات المجتمع في ولاية واشنطن حول الحرية الأكاديمية، وعلى مدى وجود اختلاف بين إجابات أفراد العينة من حيث، الجنس، الخبرة، العمر، مستوى التعليم .وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: عدم اتفاق أعضاء هيئة التدريس مع الإداريين، حيث يرى أعضاء هيئة التدريس أن الحرية الأكاديمية مهمة للتعليم العالي بينما لا يعتقد الإداريون ذلك، كما يعتقد أعضاء هيئة التدريس بأن لهم الحق في أن يمنعوا الإداريين من التحكم بالمناهج الدراسية، وتقويم الطلبة، وطريقة التدريس، ونشاط الاستشارات بينما لا يعتقد الإداريون أن لأعضاء هيئة التدريس هذه الحقوق.

٦. كما أجرى ستروم (Strohm, 1986)دراسة تناولت تقرير الأخطار التي تواجه الحرية الأكاديمية، التي توصلت إليها جمعية أعضاء هيئة التدريس الأمريكية، في مؤتمرها المنعقد بواشنطن (1985)، وقد أورد عدداً من الملاحظات منها :الدقة الأكاديمية، والضوابط الحكومية للحريات الأكاديمية، والتعيين العشوائي، والضغط على الجامعة لقبول أشخاص معينين، ومراجعة سيرة الحياة العملية للمدرسين الحاصلين على عقود طويلة أو دائمة .وقد بين أن مثل هذه المراجعة تجعل المدرس يخشى الفصل، أو التقدم للترقية مما يجعله مسالماً يخشى غضب الإدارة، و لا يظهر أية آراء لا ترضى عنها الجامعة .كما خلص إلى أن الجمعية أوصت بأن يكون شعار كل مدرس جامعي في فهم الحرية الأكاديمية تعريف أينشتين وهو حق كل أكاديمي في البحث عن الحقيقة، وحقه في نشر وتعليم ما يعده الحقيقة.

٧. أعدت سوزان (Susan 1985) دراسة نظرية بينت فيها أن الحرية الأكاديمية ليست حرية مطلقة، وتتميز الحرية الأكاديمية بأن الضغوط التي تمارس عليها تكون أقل من غيرها، لأن طبيعة الأشياء في الجامعة تتسم بالنظريات العامة. وتعتقد أن العقد الدائم لعضو هيئة التدريس يعطيه نوعا من الحصانة والدافع .وترى أن الحكومة والقطاع الخاص لا يشكلان خطراً على الحرية الأكاديمية أكبر من خطر الأساتذة أنفسهم على هذه الحرية إذا أساءوا استخدامها بالتنافس على المراكز الإدارية والمناصب الأكاديمية.

٨. أما دراسة سكران (١٩٨٣): فقد كانت بعنوان "الحرية الأكاديمية في ضوء وظائف التعليم العالي في مصر" وهي دراسة تحليلية، عرض فيها الباحث مفهوم الحرية الأكاديمية، ونشأتها وتطورها، كما تعرض لجوانب الحرية الأكاديمية والتزاماتها، كما ركزت هذه الدراسة على نوعين من الحريات يشكلان الركنين الأساسين لمعنى الحريةالأكاديمية، حيث أن حرية البحث والتدريس تتصل أساسًا بالوظيفتين التقليديتين للجامعة، كما أن حرية اتخاذ القرار الجامعي تعد من الشروط الضرورية لممارسة هاتين الوظيفتين، ورفع كفاءةأدائهما والقيام بهما على الوجه الأفضل. وكان من نتائج هذه الدراسة إلى أن غاية ما يفهم من التصريحات الرسمية هو أن للجامعيين حرية مناقشة القضايا السياسية خارج الجامعة دون المساس بالنظام الاجتماعي والسياسي القائم، وأن يكون للجامعة رأيها المثير في القضايا السياسية والاجتماعية. وأن أهم الظروف المرتبطة بمظاهر الأضرار بالحريات هي الضغوط والظروف والأوضاع السياسية والاجتماعية.إن هناك الكثير من الحريات التي يمكن أن يتمتع بها الجامعيون من هيئات التدريسومعاونيهم على اختلاف درجاتهم العلمية، وهذه الحريات إما أن تتعلق بما يقع في مجال التخصص، وتشمل حريات تحديد موضوعات البحوث والدروس وحق إجرائها وتتبعها ونشر نتائجها وحرية تدريس كافة القضايا والمشكلات. وأيضًا حق التمتع بممارسة حريات ما يقع في غير مجال التخصص وحرية الاشتغال بالسياسة دون التدخل بالالتزامات الأكاديمية.

ثالثا: تطور الاهتمام بالحرية الأكاديمية في الجامعات الغربية والعربية

أ. تطور الاهتمام بالحرية الأكاديمية في الجامعات الغربية

من الناحية التاريخية يعد زعيم الإصلاح الديني في ألمانيا (مارتن لوثر) أول من أثار ضرورة توفير حرية التعبير ضمن أروقة الجامعات بسبب ما نجم من أحداث وصراعات مع الكنيسة الكاثوليكية وطرده من الجامعة لدعوته إلى حرية التعبير حينما كان أستاذا لمادة اللاهوت فيها.ولذا فإن هذه الأحداث الفكرية والاجتماعية في ألمانيا قد يكون السبب في كون الجامعات الألمانية من أولى الجامعات العالمية في تطبيق أسس الحريات الأكاديمية، إذ منحت جامعة برلين عام (١٦٠١) حرية البحث العلمي والتدريس الجامعي دون قيود خارجية تبعتها جامعة هال عام (١٦٩٤) ثم جامعة روتنجن عام (١٧٣٧). (عبدالله، ٢٠١٢)

كما تم التأسيس لها بعد إنشاء جامعة ليد " leide " عام ١٥٧٥، إذ تفهم الحرية الأكاديمية في بريطانيا على أنها حرية المؤسسات الجامعية ككل، وحمايتها من التأثيرات الخارجية سواء أكانت تلك التأثيرات سياسية، أو غير سياسية، بينما ينصب مفهومها في الولايات المتحدة الأمريكية على حرية الأساتذة في الجامعات، وكل جامعة مسئولة عن حرية منسوبيها " Dictionary of the history of ideas , 2009 ".

أما التجربة الأمريكية فتشير إلى أنه بين عامي (١٩٢٠-١٩٤٠) قامت لجان مشتركة من جمعية أساتذة الجامعات الأمريكية والمنظمات الإدارية للكليات الأمريكية بعقد عدة مؤتمرات للاتفاق على دليل العمل الجامعي وصياغة المبادئ الجوهرية التي تحكم العمل في هذا الحقل الإبداعي. تمخضت عنه إصدار ما سمي ببيان المبادئ الأكاديمية الأولية لعام (١٩٤٠) والذي تبنته الغالبية العظمى من الجامعات الأمريكية والتي تلتزم به كدليل عمل معروف لحد الآن حيث تضمن الآتي:1. يتمتع أساتذة الجامعات بالحرية الكاملة فيما يبحثون وما ينشرون وما يعلمون طلابهم في قاعات الدرس ضمن الأطر العامة لمناهج وفلسفة التعليم الحر المستقل التي يصممها ويقرها زملاؤهم في أقسامهم وكلياتهم المعنية. ٢. من المستحسن أن يعمل الأستاذ الملتزم إلى تجنب الخوض في مناقشة أو فسح المجال للسجال العقيم في الأمور المثيرة للجدل والتي تقع خارج نطاق اختصاصهم الأكاديمي أو التي ليس لها علاقة بالمادة التي يدرسونها.٣. من واجب إدارات الجامعات التي أنشأت على أسس دينية وسياسية، إعلام من يتم تعيينه بالشروط والمحددات التي تطلبها تلك الجامعة.٤. يتمتع الأساتذة بحرية الكلام الكاملة كمواطنين عندما يتحدثون خارج نطاق المؤسسة الجامعية، شريطة أن يؤكدوا أن وجهات نظرهم الشخصية لا تمثل سياسة وفلسفة مؤسساتهم، مراعين في ذلك صيانة السمعة العلمية والاجتماعية للمؤسسة التعليمية التي ينتمون إليها.(عبدالله، ٢٠١٢)

وبالرغم من تمتع الجامعات الأمريكية طيلة العقود الماضية، إذ حافظت على استقلالها الإداري، والمادي، والأكاديمي، وقامت بحماية حرية فكر منسوبيها، وخاصة أعضاء هيئة التدريس، والطلاب من التدخلات من خارج الجامعة، ومن المسائلة، إلا أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠١٠ فتحت بابا واسعا

أمام المحافظين الجدد لفرض قيود على الحريات الأكاديمية غير مسبوقة في تاريخ الجامعات الأمريكية، ولم تقتصر تلك القيود على المراقبة المفروضة من قبل الجهات الرسمية، بل تعدى الأمر إلى نشأة مؤسسات تزعم أنها مدنية انبرت للرقابة على النشاط الأكاديمي، وقامت بتكوين جماعات ضغط لمحاصرة من يخالفهم في الفكر والتوجه، وانتقادهم، وطرد بعضهم من وظائفهم، يأتي على رأس تلك المؤسسات مؤسسة " Campus Watch " التي أسسها اليهودي المتصهين أستاذ الدراسات الشرقية في جامعتي شيكاغو وهارفرد Daniel Pipes عام 2002.

وتعد الحرية الأكاديمية في الجامعات الفرنسية مبدأً أساسياً بقوة القانون، إذ يعطي القانون الأساتذة، والباحثين مطلق الحرية في التعبير عن نتائج أبحاثهم، وأنشطتهم التدريسية، ونشر المعرفة، وترسيخ الاستقرار السياسي، وتحقيق الانسجام بين فئات المجتمع، وفي نفس الوقت ملزمين بعدم تفضيل حزب سياسي على أخر داخل حجرات الدراسة، بالإضافة إلى عدم الحديث عن أية ديانة [2009p.3,Wikipedia,].

وقامت جامعة "ايريش Irish " في ايرلندا [Ireland] بتحديد مفهوم الحرية الأكاديمية في البند ١٤ من قانونها حيث نص علي : أن الجامعة تملك الحق، والمسؤولية فيما يتعلق بحماية مبادئ الحرية الأكاديمية، وتعزيزها في إدارتها لشئونها الداخلية والخارجية في ضوء أعراف الحرية الأكاديمية ومبادئها، وأن تكون مسئولة أمام مساءلة المجتمع على أن يتمتع أعضاء هيئة التدريس في الجامعة بالحرية في التدريس، والبحث، وطرح الأفكار الجديدة، وأية أنشطة أخرى، وأن لا تستخدم مكانة الجامعة من أجل فائدة ذاتية [2008 , p.10 Fielden].

أما في إسبانيا فقد حدد الدستور الأسباني الصادر في ٢٩ ديسمبر عام ١٩٧٨ حماية الحقوق الخاصة المتعلقة ب:

أ. التعبير ونشر الأفكار بحرية من خلال الكتابة والكلام أو أية وسيلة أخرى للإنتاج.
ب. الحرية الأكاديمية واستقلالية الجامعة معترف بها وفق الأحكام المنصوص عليها في القانون ضم المادة ٢٧.
ت. ضمان الحرية الأدبية والفنية والتقنية.(Karran,2007)

وطبقت "Karran,2007، " دراسة على ٢٣ دولة من دول الاتحاد الأوروبي بينت أن أعلى خمس دول تطبق الحرية الأكاديمية في الجامعات هي : فنلندا، وسلوفانيا، والشيك، وهنغاريا، وأسبانيا، بينما أظهرت أن أقل أربع دول تطبق الحرية الأكاديمية هي : المملكة المتحدة، ونذرلندز، والدينمارك، والسويد، واعتمدت في تصنيفها على خمسة مؤشرات هي: حماية الدستور للحرية الأكاديمية ٥ والحماية التشريعية، والإدارة الذاتية للجامعة، وحرية الجامعة في تعيين رئيسها، ونظام تثبيت الأساتذة.

ب. تطور الاهتمام بالحرية الأكاديمية في الجامعات العربية

ظهر الاهتمام بموضوع الحرية الأكاديمية في بعض الدول العربية، متأخرا عن ظهوره في الدول الغربية وبشكل محدود في مصر والعراق والأردن. فقد أوصى المؤتمر السابع للتعليم العالي في العراق عام (٢٠٠٤، أيلول ٢٢-٢٣) باحترام استقلال الجامعات وحرياتها، وأكد المؤتمر العالمي للتعليم العالي الذي انعقد في(أربيل- العراق) عام (٢٠٠٧) على إن المرحلة التي يمر بها العراق تتطلب أقصى الحذر في إقامة التوازن بين الجامعات التي تهفو إلى الاستقلالية في إدارة شؤونها وبين الحكومة المتمثلة بوزارة التعليم العالي التي تسعى إلى المركزية فيما يتعلق بسياساتها مع الجامعات.(هادي، ٢٠١٠).

كما أكد إعلان عمان للحريات الأكاديمية، واستقلال مؤسسات التعليم العالي، والبحث العلمي الذي عقد في العاصمة الأردنية في الفترة من ١٥-١٦ كانون الأول من عام ٢٠٠٤ بمشاركة نخبة من المفكرين، ورؤساء الجامعات، وأساتذتها، وباحثين من مختلف الجامعات العربية على أن الحاجة أصبحت ملحة إلى لفت أنظار المسئولين العرب، وتنبيه الرأي العام إلى مخاطر التمادي في إخضاع الجامعات، ومؤسسات البحث العلمي العربي لمصالح فئوية وظرفية، وحرمانها من الاستقلال، كما رأوا ضرورة تطوير بيئة علمية صالحة لتكوين نسق علمي عربي منتج ومستقل معاً، وضمان حق التعبير عن الرأي للمجتمع لأكاديمي، وحق نشر

المعلومات وتبادلها، وحق اتخاذ القرارات الخاصة بتسيير أعماله، ووضع لوائح وأنظمة تساعد على حمايتها، ومنها تكوين نقابات تدافع عن مصالحها."إعلان عمان، ص٢-٣، ٢٠٠٤"

أما في مصر فقد نص الدستور المصري في المادة (١٨) على أن الدولة تضمن استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي، وتنص المادتان (٤٧، ٤٩) على حرية التفكير والتعبير بالقول والكتابة والتصوير.

"وفي فلسطين نص قانون التعليم العالي رقم (١١) لسنة ١٩٩٨ في المادة (٤) فقرة (٨)، على أن أحد أهداف التعليم العالي هو الإسهام في تقدم العلم، وصون الحريات الأكاديمية، ونزاهة البحث العلمي، وبناء الدولة على أسس تضمن سيادة القانون واحترام الحقوق والحريات العامة. ونصت المادة (٨) من القانون ذاته، على أنه لكل مؤسسة تعليم عالي حرم ذو حصانة وفقاً لأحكام القانون. كما نصت المادة (٣) من القانون ذاته على تمتع مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي بالاستقلالية وفقاً لأحكام هذا القانون، الذي يضمن حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والثقافي والفني، وتعمل السلطة الوطنية على تشجيعها وإعانتها".(عبدالعاطي، ٢٠١٠)

وفي المملكة العربية السعودية قامت الباحثة أبو حميد " ١٤٢٨ هـ" بدراسة استهدفت التعرف على الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية، طبقت على ٤١٢ عميداً ووكيلاً ورؤساء أقسام وأعضاء هيئة تدريس في ثلاث جامعات رئيسة هي : جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الملك فهد، إذ بينت نتائجها أن وضع الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية كان متوسطاً بشكل عام، وأن الجامعات تملك حق تعيين أعضاء هيئة التدريس والإداريين، وأن لها حرية تحديد شروط قبول الطلبة، كما أن أعضاء هيئة التدريس يتمتعون بحرية اختيار موضوعاتهم البحثية، ولهم حق نشرها، ولهم حق اختيار طرق التدريس التي يرونها مناسبة.

رابعا: مجالات وأبعاد الحرية الأكاديمية في الجامعات

أشار الكيلاني وعدس (١٩٨٤) " إلى أن أهم مجالات الحرية الأكاديمية تتمثل في حرية عضو هيئة التدريس في أن يبحث عن الحقيقة، وأن ينشر ما يتوصل إليه منها، وأن يفسرها في نطاق معرفته الأكاديمية بالشكل الذي يراه مناسبًا، وكذلك حرية إعطاء أفكاره ومعلوماته في ميدان تخصصه دون التعرض لأي ضغوطات، وحرية التعبير عن أفكاره وآرائه في المجتمع المحلي، وحرية الإسهام في النشاطات والخدمات التطوعية في المجتمع المحلي ونقدالبرامج التعليمية والسياسات والإجراءات، وإبداء الرأي في التعيينات الإدارية والجامعية، وإيصال اقتراحاته من خلال القنوات المناسبة للإدارة الجامعية".

أما نظام التعليم العالي الأردني فقد حصر الحرية الأكاديمية في مجالات الدراسة والنشاطات الجامعية"وقد نصت قوانين التعليم العالي في الجامعات الأردنية على أن عضو هيئة التدريس، يتمتع في نطاق عمله الجامعي بالحرية الكاملة في التفكير والتعبير والنشر وتبادل الرأي فيما يتصل بموضوعات الدراسة ونشاطاتها لجامعية، وذلك في حدود القوانين المعمول بها معا لالتزام بالأنظمة والتعليمات الجامعية". (محافظة، ١٩٩٤)

"يمثل الاستقلال الإداري بعدًا هامًا من أبعاد حرية واستقلال الجامعات، وتتمثل أهم أسسه في حق الجامعة في رسم هيكلها الإداري وحرية ممارستها لوظائفها الأساسية من تخطيط وتنظيم وإشراف ومتابعة، وحريتها في اتخاذ قراراتها وتصريف شؤونها الداخلية دون تدخل من الخارج، كما يكون لها الحق في تعيين أعضاء هيئة التدريس والإداريين العاملين بها." (عباس، ١٩٩٨)

أما حمدان (٢٠٠٨) فترى "أن للحرية الأكاديمية أبعادًا تتمثل في الآتي:

١. حرية التفكير :وهي ركن أساسي من أركان الحرية الأكاديمية، وتتمثل في قدرة الفرد على التعبير عن آرائه بأمانة وإخلاص دون قيود للوصول إلى نتائج يمكن الاعتماد عليه.(الجعنيني، ١٩٩٧)

٢. حرية الاختيار :هي قدرة الفرد وتمتعه بدرجة عالية من الاستقلالية في الاختيار من الإمكانات والبدائل التي يتوصل إليها، والتي تتاح له عبر سيرة حياتهم ما يناسب ميوله وإمكاناته وفلسفته في الحياة مع وعيه وانفتاحه على المعايير الشخصية وتحقيق الإبداع.(الجعنيني، ١٩٩٧)

٣. حرية البحث :قدرة الفرد على إطلاق قواه الخلاقة المبدعة، وحقه في المناقشة، والنقد البناء دون تعصب أو تحيز مع مراعاة الموضوعية والإخلاص للحقيقية.

٤. درجة أفعال الإنسان :تتحدد بدرجة ضرورتها ومعقوليتها.

٥. درجة الاعتقاد :تعني أن يعيش الناس أحرارًا في عقائدهم دون عوائق، وأن الدولة لا تسلب الناس حرية العقيدة، ولا تمنعهم من ممارسة حقهم فيها والدفاع عنها ضمن فلسفة المجتمع وهويته، ونظمه، وقوانينه، ولكن لا يعني الانقلاب على الأطر والضوابط والقيم. (الجعنيني، ١٩٩٧)

٦. حرية المشاركة في اتخاذ القرار.

كما يرى محافظة(١٩٨٩) بأن حرية عضو هيئة التدريس تتمثل في:

- حريته في اختيار طريقة التدريس التي يرى مناسبتها لطلبته.

-حريته في اختيار الموضوعات التي يدرسها ضمن إطار الخطط المقررة.

- حريته في التحدث في الموضوعات ذات العلاقة بموضوع المادة العلمية التي يدرسها.

- حريته في تقييم طلبته بالطريقة التي يراها مناسبة.

ومما سبق عرضه يتضح أن أهم مجالات الحرية الأكاديمية تقع ضمن الاستقلال المادي والإداري والأكاديمي للجامعة، وحرية عضو هيئة التدريس في البحث، والتدريس، وفي إبداء آراءه ضمن منظومة قيم الجامعة التي ينتمي لها وقيم المجتمع المحلي.

خامسا: معيقات الحرية الأكاديمية

القيود الإدارية والقانونية التي فرضتها قوانين تنظيم الجامعات المتعاقبة على ممارسة أعضاء هيئة التدريس لحريتهم الأكاديمية.(علي، ٢٠٠٨). كذلك عدم المشاركة في اختيار رؤساء الجامعات، والتعيينات الأكاديمية، والبعثات، وفلسفة المجتمع ككل والضغوط الاجتماعية، والرقابة الإدارية، وتسلط الهيكل الإداري في الجامعة، (الطراونة وآخرون، ٢٠١١)

"فرض القيود على الأستاذ الجامعي، فالأستاذ الجامعي لا يملك حرية اختيار الكتابالذي يدرس به مادته، ولا حتى طريقة التدريس المناسبة، حيث يلزم بأسلوب تقليديتفرضه الأقسام، وقد اعتاد على أن يمارسه بشكل روتيني، وهذا منافٍ للحريةالأكاديمية، فالحرية لا تكون إلا مع الاختيار والإبداع والتجديد." (قمبر، ٢٠٠١)

" ومن العوامل الأخرى التي تؤثر على تطبيق مضمون الحريات الأكاديمية ضمن المجتمع الأكاديمي ثقافة التفضيل السائدة بسبب المعتقد السياسي أو القومي أو بسبب نوع الجنس لأغراض التعيين وتولي المناصب الإدارية والأكاديمية" (عبدالله، ٢٠١٢). " إن معضلة الحرية الأكاديمية ربما تكمن في جزء منها أيضا في الفشل أو في صعوبة تحقيق التخلص من التمويل الحكومي الذي يصبح في غالب الأحوال سببا رئيسيا ومدخلا للتدخل في شؤون الجامعات وتأخذ أشكالا متعددة منها ما يتعلق بفرض أيدلوجية الدولة أو الحزب الحاكم أو النظام الشمولي من جهة، ومابين الاعتماد على التمويل الخارجي الذي يجعل الجامعات متأثرة بثقافة الربحية وقوانين السوق التي لا تهتم بالتقاليد والقيم وخدمة المجتمع والوصول على الحقيقة والتي تشكل الأسس الحقيقية لقيمة ووجود مؤسسات التعليم العالي في المجتمعات البشرية حاليا." (عبدالله، ٢٠١٢)

" غموض معنى الحرية الأكاديمية، ضعف حرية الأستاذ الجامعي فى البحث العلمي والتدريس، التسلط الإداري الجامعي، ضعف الاستقلال الإداري والمالي للجامعة، ضعف الحرية الأكاديمية للطلاب، اختفاء الحرية الأكاديمية من قوائم أهداف الجامعات العربية" (سورطي، ١٩٩٧)

" الذي يهدد حرية عضو هيئة التدريس في بعض مجالاتها لايتمثل فقط في السلطة الخارجية، بل قد يكون من داخل الجامعة، فقد يعاني أعضاء هيئة التدريس من ثقل القيود الإدارية التي تقف عائقا أمام حرياتهم الأكاديمية، أو المعاملة الصارمة والمقيدة من قبل الإدارة، والممارسات الفوقية والرقابة المتشددة، التي تنافي حرية الأستاذ الجامعي، بالإضافة الى الهيمنة الإدارية المتمثلة في تمركز السلطة في أيدي فئة محدودة من

القيادات الإدارية العليا، مما يترتب عليها فقدان المشاركة وانعدام تفويض السلطات للمستويات الإدارية الوسطى والدنيا، ولاشك بأن التسلط الإداري كثيرا ما يؤدي إلى هدر الطاقات وتبديد الجهود والوقوف عقبة أمام تحقيق الأهداف كما يعيق تقدم الجامعات" (قمبر ٢٠٠١)" سرقة الإنتاج العلمي وانتحال آراء علمية لباحثين آخرين دون الإشارة لهم، ويتم هذادون مراعاة الموضوعية وضعف الأمانة العلمية، ويعتبر هذا من أهم معوقات الحرية الأكاديمية، فالأكاديمي الذي لا يتصف بالأمانة العلمية يرضى بقيود الحرية الأكاديمية لأنالحرية الأكاديمية تعمل على كشف الفساد (صالح، ٢٠٠٠)

" يعتبر من أهم نواتج ضعف الإعداد العلمي أفراد يتصفون بالعجز العلمي وبالتالي ضعف الثقة بقدراتهم العلمية والبحثية، ولاشك بأن هذه الشخصية الأكاديمية لا تستطيع المطالبة بحريتها الأكاديمية، ولا حتى الشعور بالقيود التي تحد منها لأنها خارجة عن إطارها القيمي." (صالح ٢٠٠٠)

" من أهم العوامل التي تحد من الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية ما يلي: البيروقراطية والروتين الإداري في أنظمة الجامعة، ضعف تنمية مصادر التمويل غير الحكومية، تمركز السلطة في أيدي القيادات العليا وضعف تفويض السلطات، الاعتماد على نظام التعيين للقيادات الجامعية بدلا من الانتخاب، الاعتماد على الدولة كمصدر أساسي لتمويل الجامعات، عدم وجود لوائح خاصة بتنظيم الحرية الأكاديمية، الاعتماد على نظام موحد للجامعات الصادر من قبل مجلس التعليم العالي، عدم توفر المتطلبات اللازمة لانجاز البحوث العلمية، تكليف أعضاء هيئة التدريس بأعباء إدارية كثيرة." (أبوحيمد، ١٤٢٨هـ)

سادساً مقترحات نشر وتفعيل الحرية الأكاديمية في الجامعات

ذكر القرني في دراسته بعض المقترحات منها " إيجاد لوائح تنظيمية في الدول العربية تمنح الكليات، والجامعات استقلال إدارياً، ومالياً يتيح لها حرية الحركة في تسيير أمورها، وسرعة اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب دون تدخل من خارجها، وثانيا: إيجاد أنظمة تسمح لأعضاء الهيئة التدريسية بالتعبير عن وجهات نظرهم الشخصية نحو قضايا جامعاتهم، وأمتهم، ونحو التحديات التي تواجه مجتمعاتهم ضمن ضوابط الأعراف الأكاديمية، وقيم المجتمع وثوابته، وأخيرا السماح بإنشاء جمعيات، أو اتحادات، أو نقابات في كل جامعة، أو على مستوى كل بلد عربي تتمثل مهمتها في حماية الحرية الأكاديمية، ومحاسبة من يتعمد الإخلال بمبادئها"(القرني، ١٤٣٠)

أما أبوحيمد فقد ذكرت المقترحات التالية، " تفعيل مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات الجامعية المتعلقة بأقسامهم، تشجيع إصدار المجلات العلمية، اعتماد نظام الانتخاب عند اختيار المرشحين للقيادات العليا بالجامعة، رفع الوعي بأهمية الحرية الأكاديمية في تحقيق أهداف الجامعة ورفع كفاءتها، إعادة النظر في بعض النصوص القانونية من نظام الجامعات السعودية لتمكين الحرية الأكاديمية فيها، وضع نوع من الحصانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، تحري الدقة في اختيار أعضاء هيئة التدريس، إنشاء مجلس خاص بتمويل التعليم العالي في المملكة، إنشاء عمادات خاصة بأعضاء هيئة التدريس، إنشاء جمعيات أو اتحادات جامعية من أجل الدفاع عن الحرية الأكاديمية، تشكيل لجنة خاصة لتنظيم الحرية الأكاديمية في الجامعات" (أبوحيمد، ١٤٢٨)

أما عبيد (١٩٩٤) فقد أكد على ضرورة وضع ميثاق عمل للحد الأدنى للحريات الأكاديمية التي يجب التمسك بها في عالمنا العربي، وطرح مشاريع بذلك على الحكومات العربية.

كما اقترح النجار(٢٠٠٧) ما يلي:

١. منح استقلالية للجامعات في إدارة شؤونها الإدارية والمالية والعلمية.
٢. عدم " تسييس" الحياة الجامعية.
٣. إعطاء الحرية للجامعات في مسألة آلية قبول الطلبة مع مراعاة العدالة والمساواة وعدم ضياع حقوق الطلبة
٤. انتخاب رؤوساء الجامعات والعمداء ورؤساء الأقسام وفق معايير مبينة في القانون مع مراعاة تحقيق المصلحة العامة ورفع المستوى العلمي لتلك الجامعات.
٥. إنشاء مراكز بحوث اجتماعية، سياسية، قانونية لدراسة مشكلات المجتمع وتقديم مقترحاتها وآرائها وبالتالي تحقيق مساهمة الجامعات في حل المشكلات المختلفة للمجتمع.

٦. ترسيخ الأسس الدستورية والقانونية والإدارية للحريات الأكاديمية في الجامعات كسبيل وحيد للحرية الفكرية والتفكير الحر الذي سيؤدي إلى تغييرات نوعية في الجامعات وبالتالي في المجتمع.

وأكد سكران (١٩٨٣) في دراسته على ضرورة الانتخاب الحر المباشر للقيادات الجامعية، الاعتراف الرسمي بحرية البحث والتدريس، حرية اتخاذ القرار الجامعي، تحسين الظروف والأوضاع السياسية والمالية للجامعيين، إنشاء الاتحادات والنقابات الجامعية، شيوع المناخ الديمقراطي في المجتمع، وجود خطة قومية للبحث العلمي، رفع الوعي الاجتماعي بأهمية الحرية الأكاديمية والبحث العلمي، تمتع الأكاديمين بالحصانة في البحث العلمي والتدريس، والتعديل المستمر في اللوائح الجامعية.

وترى الباحثة أن من أهم العوامل التي تسهم في تفعيل الحرية الأكاديمية ما يلي:

١- تطبيق مفهوم استقلالية الجامعة

٢- اعادة انشاء نظام التعليم الجامعي على اساس المرونة والكفاءة

٣- زيادة واستقرار مصادر التمويل

٤- تأكيد التنافسية بين الجامعات والمؤسسات العلمية وبين العلماء

٥- مرونة الانظمة التربوية والبحثية

٦- منع التدخل السياسي في شؤون الجامعات

٧- تطوير العلاقات بين الجامعات الوطنية والعالمية

٨- التنمية المستمرة لقدرات اعضاء الهيئات التدريسية

٩- ادخال المعلوماتية في كل مفاصل الجامعة

١٠- زيادة التفاعل بين التخصصات

المراجع

١. أبو حطب، فؤاد، (١٩٩١)، "مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائي في العلوم التربوية والنفسية والاجتماعية"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
٢. أبو حيمد، ندى، (١٤٢٨)، "الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود.
٣. إعلان عمان " الحريات الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي" htt://www.march9online.net/htm.2009.
٤. الجابر، منصور، (١٩٩٨)، " تصورات طلبة المعاهد العليا لممارسة ديمقراطية التعليم في ليبيا". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
٥. الحبيب، مصدق، ٢٠٠٩، مجلة المعرفة الأرشيفية، ع ١٥٨.
٦. الحلو، غسان" .(2003) ."المشكلات الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة النجاح الوطنية في نابلس".مجلة جامعة النجاح، مجلد17 ، عدد2
٧. حمدان، دانا، (٢٠٠٨)، "العلاقة بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي كما يراها أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية".
٨. خطايبة، السعود، محمد، راتب، (٢٠١١)، "تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية وعلاقتها بإنجازهم البحثي".
٩. الخطيب، محمد، (٢٠٠٤)، " التعليم العالي قضايا ورؤى "، دار الخريجي.
١٠. الربيعي، محمد (٢٠٠٧) " الحريات الأكاديمية شبكة المعلومات العامة" www. Academic Freedom.net
١١. سكران، محمد، (١٩٨٣)، "الحرية ا لأكاديمية في ضوء وظائف التعليم الجامعي في مصر"، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة.

١٢. سنبل، فائقة، (١٤١٥هـ)، " مشاركة عضو هيئة التدريس في صنع القرار الجامعي بجامعة أم القرى"، رسالة ماجستير، كلية التربية
١٣. سورطي، يزيد، (١٩٩٧)، " الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية"، مجلة كلية التربية، جامعة الإمارات، ع ١٤
١٤. شقير، محمد، (٢٠٠٣) "الحرية الأكاديمية في الجامعات الأجنبية السعودية ."مجلةالفيصل، ع ٣٢٥،
١٥. الطراونة، حسين، وآخرون، (٢٠١١)، "نظرية المنظمة"، دار الحامد للنشر والتوزيع
١٦. عباس، عايدة فؤاد، إبراهيم، (١٩٩٨) " تطوير الاستقلال المالي والإداري بجامعة صنعاء في ضوء خبرات الجامعات الأمريكية"، مجلة مستقبل التربية العربية، ع ١٣، م ٤
١٧. عبدالله، علاء الدين، (٢٠١٢)، " حقوق الإنسان والحريات الأكاديمية في التعليم العالي"، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع.
١٨. عبدالعاطي، صلاح، (٢٠١٠)، "الحريات الأكاديمية في فلسطين"، مجلة الحوار المتمدن، ع ٣١٨١.
١٩. القرني، علي، (١٤٣٠)، " الحرية الأكاديمية: المنطلقات القانونية والضوابط". بحث مقدم لمؤتمر الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية بالوطن العربي " رؤى وتجارب"
٢٠. قمبر، محمود، (٢٠٠١)، "الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية، دراسة تحليلية نقدية مقارنة"، إبداعات تربوية (٣) الدوحة: دار الثقافة.
٢١. قنوع، نزاروآخرون (٢٠٠٦) " هجرة الكفاءات العلمية (النقل المعاكس للتكنولوجيا)"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، ساسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد (٢٨)، ع:١
٢٢. الكيلاني، عبدالله، عدس، عبدالرحمن، (١٩٨٤)، " الظروف الملائمة لاستقرار أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية"، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دمشق: المركز العربي لبحوث التعليم العالي.
٢٣. محافظة، علي (١٩٩٤)، "الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية"، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة فكرية حول الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية، عمان: منتدى الفكر العربي، سلسة الحوارات العربية،
٢٤. محافظة، سامح (١٩٩٨)، " مفهوم الحرية وحدود ممارستها عند أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة"، مؤتمر البحث التربوي في الوطن العربي إلى أين؟
٢٥. علي، محمد عبد الرؤوف (٢٠٠٨)، دراسة تقويمية للحرية الاكاديمية في الجامعات المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس.
٢٦. المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن، (٢٠١١)، " الحريات الأكاديمية في الجامعات الأردنية".
٢٧. النجار، شيرزاد، (٢٠٠٧)، " الحريات الأكاديمية في الجامعات العراقية: الإطار المفاهيمي والدستوري والقانوني".
٢٨. الحربي، علي (١٤٢٤هـ)، العوامل المؤثرة في الرضا المهني لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات المعلمين في المملكة، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، كلية التربية.
٢٩. بدران، عبدالكريم أحمد. بدران، عمر، حسن (٢٠٠٥): الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية الرياضية، مجلة كلية التربية بالمنصورة، ج١، العدد ٥٨، مايو ٢٠٠٥ م.
٣٠. هادي، رياض عزيز (٢٠١٠): الجامعات (النشأة والتطور – الحرية الأكاديمية – الاستقلالية)، سلسلة ثقافة جامعية، العدد الثاني، المجلد الثاني، جامعة بغداد.
٣١. خطايبة، محمد، والسعود، راتب (٢٠١١): تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية وعلاقتها بإنجازهم البحثي، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٧، العدد الأول.
٣٢. السعود، راتب سلامة، والخطايبة، محمد صالح (٢٠١٠)، إدراك أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية وعلاقتها بدرجة رضاهم عن العمل، المجلة التربوية، المجلد الخامس والعشرون، العدد ٩٧.
٣٣. حمدان، دانا لطفي (٢٠٠٨): العلاقة بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعات الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية.

30. Gillin, Charles.T.(2002).“The boy-Like Ground on Which We Tread Arbitrating Academic Freedom in Canada”, Canadian Review of Sociology and Anthropology,.VOl 39. Issue 3

31. Gooddel, Zachary, Grant(2005). "Faculty Perceptions of Academic Freedom at a Metropolitan University". A case study, a dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy at Virginia Commonwealth University.

32. Grabiak, Michael, John. (1996) "Community College Faculty and Administors's Opinion and Beliefs on Academic Freedom and Tenure". EDD, University of Washington.

33. Karran, Terence. (2007) "Academic freedom in Europe".The Journal of Higher Education.

34. Kayrooz,Carole;Proston, Paul.(2002)"Academic Freedom, Impressions of Australian Social Scientists". Minerva, Vol. 40.Issue 40.

35. Keith, K., (1997)"Faculty Attitudes toward Academic Freedom at Private University". Paper presented at the Annual Meeting of the American Educational Research Association, Chicago, IL.

36. Simpson, Keronc.(2004) Teaching and Academic Freedom in Higher Education. A policy Review of how Selected California Community Colleges Regulate Faculty Classroom Speech, a dissertation presented to the faculty of the Rossiar School of Education, University of Southern California, in partial fulfillment of the reqirments for the degree of Doctor of Education.

37. Strohm,P., (1986) Convocation on Current Threats to Academic Freedom.

38. Susan, L, (1985). Academic Freedom the Faculty's Special Responsibility. Liberal Education, Vol. (71), No. (4)